فى أحدث تقرير ألمانى

الاقتصاد المصرى بدأ مرحلة جديدة من النمو عام ٢٠٠٦

توقعات بزيادة معدل النمو الاقتصادى الى ٥,٢٪ مما يزيد من التصنيف السيادى لمصر

توقع تقرير ألمانى عن أداء الاقتصاد المصرى أن العام الحالى يشهد بداية مرحلة جديدة من النمو الاقتصادى يتجاوز فيها معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٥٪ لأول مرة ليصل الى نحو ٥,٢٪ وأن هذه الزيادة فى معدل النمو تسهم الى حد كبير فى توفير فرص عمل جديدة للحد من مشكلة البطالة.

تقرير: **عبدالناصر عارف**

وأكد ان تحقيق مصر لمعدل نمو يزيد على ٥٪ سيزيد التقويم السيادى لها وتقويم الجدارة لدى المؤسسات الدولية مما يتيح لمصر تصنيفها ضمن الدول الواعدة وذكر التقرير الذى أصدرته الهيئة الفيدرالية الألمانية لمعلومات التجارة الخارجية أن مناخ الاستثمار فى مصر فى تحسن مستمر منذ عام ٢٠٠٤ وأن مصر أصبحت من الدول الرائدة فى المنطقة فى جذب الاستثمارات الألمانية. وأكد التقرير أن ثقة المستثمرين الأجانب فى الاقتصاد المصرى تزداد باضطراد منذ تشكيل حكومة الدكتور أحمد نظيف مما انعكس بشكل ايجابى على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر والذى ارتفع بنسبة ٢٢٥٪ فى العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حيث زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى ١.٣ مليار دولار ارتفاعا من ٤٠٠ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وتوقع التقرير استمرار الزيادة فى الاستثمارات الأجنبية فى مصر خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ولكن بنسبة أقل. وقال السيد هيلموت زيميش مدير مكتب الهيئة الفيدرالية الألمانية لمعلومات التجارة الخارجية بالقاهرة للأهرام إن التقرير يرصد بدقة تطورات أداء الاقتصاد المصرى فى جميع القطاعات ويقدم توقعات عن الأداء خلال العام الحالى مستندا الى آراء بعض الهيئات والخبراء الدوليين والمحليين. وأوضح أن الهدف من هذا التقرير هو وضع صورة واضحة وحقيقية عن الاقتصاد المصرى أمام المستثمرين والشركات الألمانية التى ترغب فى الاستثمار فى مصر ولهذا فإننا نتحرى فيه الدقة والموضوعية بقدر الامكان. وقال زيميش: إن التقرير يتوقع أيضا استمرار عملية الاصلاح الاقتصادى خلال ٢٠٠٦ وأن يد الاصلاح ستمتد الى القطاع المصرفى والخدمات بما فيها التشييد والبناء والسياحة والخدمات التأمينية وأن هذه القطاعات ذات أهمية كبرى للشركات الألمانية وأنه يتوقع أن تستفيد الشركات والصادرات الالمانية من هذه التطورات فى قطاع الخدمات.

زيادة الصادرات

وفيما يتعلق بالصادرات المصرية قال التقرير الألمانى: إنه من المتوقع أن تستمر الصادرات المصرية فى الزيادة خلال عام ٢٠٠٦ وتوقع أن تصل نسبة الزيادة الى ٢٥٪ ليصل اجمالى الصادرات المصرية نهاية العام المالى ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ الى نحو ٢٠ مليار دولار ارتفاعا من ١٦.٥ مليار فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ كما توقع التقرير زيادة الواردات المصرية بنسبة ١٥٪ لتصل الى ٣٤ مليار دولار نهاية العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مما سيؤدى الى انخفاض عجز الميزان التجارى وأوضح أن قطاع التجارة الخارجية سيكون محركا كبيرا للنمو فى الاقتصاد المصرى خلال العام الحالى ٢٠٠٦ مشيرا الى أن صناعة الآلات والمعدات والكيماويات الألمانية ستستفيد كثيرا من زيادة تجارة مصر الخارجية وتوقع أن تشهد الواردات المصرية من المانيا زيادة ملحوظة خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لتصل الى ١.٦ مليار يورو ارتفاعا من ١.٤ مليار يورو فى السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦

• استمرار تحسن مناخ الاستثمار وزيادة الصادرات

وأشار التقرير الى أن عام ٢٠٠٦ سيشهد تفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بالاضافة الى زيادة كفاءة الدعم وترشيده وحذر التقرير من استمرار البيروقراطية فى الأجهزة الحكومية وبطء النظام القضائى وأشار الى أن من أهم المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى زيادة عجز الموازنة وارتفاع الدين العام ونقص الشفافية وتوسع الاقتصاد غير الرسمى (اقتصاد بير السلم). وقال التقرير إن الاقتصاد غير الرسمى يمثل من ٣٠٪ الى ٧٠٪ من الناتج الاجمالى وأضاف التقرير الألمانى إن هناك اتجاها فى الحكومة المصرية لزيادة التعاون مع القطاع الخاص فى عملية التنمية مشيرا الى أن وزير الاستثمار الدكتور محمود محيى الدين ووزير التجارة والصناعة المهندس رشيد محمد رشيد من الوزراء الذين يلعبون دورا فعالا ومؤثرا فى عملية الاصلاح الاقتصادى

الصناعة

وفيما يتعلق بالصناعة المصرية قال التقرير أن هناك زيادة ملحوظة في النمو الصناعى وتوقع أن يصل معدل النمو الصناعى فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الى أكثر من ٥٪ مشيرا الى أن مركز تحديث الصناعة لعب دورا مؤثرا فى تحديث الصناعة المصرية وخطى خطوات مهمة فى هذا الاتجاه ودعا الشركات والهيئات الألمانية لتقديم خدماتها واستشاراتها لمركز تحديث الصناعة

كما دعا التقرير الشركات الألمانية الى الاستثمار فى مصر خاصة فى قطاعات البتروكيماويات مشيرا الى أن هناك فرصا للاستثمار فى هذا القطاع تصل الى ١٠ مليارات دولار كما دعا الشركات الألمانية الى الاستثمار فى قطاعات التشييد والبناء والخط الثالث لمترو الانفاق وقطاع المطارات والنقل والمصارف والتأمين ومحطات الطاقة وصناعة الأدوية والأسمدة.

الاستقرار الأمنى والسياحة

وأشار الى الاستقرار الأمنى الذى تشهده مصر وأضاف أن قطاع السياحة المصرى برغم تعرضه لبعض الحوادث الارهابية إلا أنه نجح فى امتصاص هذه الأحداث ولم تؤثر سلبا على قطاع السياحة إلا لفترات قصيرة، وأكد أن النمو فى قطاع السياحة سيستمر خلال الفترة المقبلة سواء من حيث عدد السائحين أو من حيث دخل السياحة والذى من المتوقع أن يتجاوز ٦.١ مليار دولار وبالنسبة لعدد السائحين سيزيد على ٩ ملايين سائح فى نهاية ٢٠٠٦ مشيرا الى أن نحو مليون سائح المانى زارو مصر خلال عام ٢٠٠٥.

..وممثلوا منظمات الأعمال المصرية الألمانية يؤكدون :

زيارة مبارك لألمانيا تزيد من ثقة المستثمرين الألمان فى مصر

ولكن ماهو رأى الخبراء المصريين والالمان فى هذا التقرير، وكيف يرون تأثير زيارة الرئيس مبارك لالمانيا على جذب الاستثمارات الالمانية للاستثمار فى مصر؟

بيتر جوبفريش

نادر رياض

يقول الدكتور نادر رياض رئيس الجانب المصرى فى مجلس الأعمال المصرى ـ الالمانى ان الرؤية الالمانية ـ التى يعكسها التقرير للاقتصاد المصرى ايجابية مما يشجع كثيرا من الشركات الالمانية على الاستثمار فى مصر. ويؤكد أن زيارة الرئيس حسنى مبارك لالمانيا ستزيد كثيرا من اهتمام الشركات الالمانية بالاستثمار فى مصر. خاصة اننا فى مجلس الاعمال المصرى ـ الالمانى نسعى لعقد شراكة استراتيجية بين التكنولوجيا الالمانية المتطورة والصناعة المصرية للمساهمة فى استراتيجية تحديث الصناعة المصرية.

ويضيف الدكتور نادر رياض قائلا: ان التقارير التى تعدها الهيئات الالمانية عن اقتصادات الدول تتميز دائما بالمصداقية لدى رجال الأعمال والشركات الالمانية مشيرا إلى أن زيارة الرئيس مبارك لالمانيا ستعطى انطباعا ايجابيا لمجتمع الأعمال الالمانى عن الدور المصرى فى الاستقرار الاقليمى مما يبعث برسالة ثقة لدى الشركات الالمانية للاستثمار فى مصر. اما الدكتور بيتر جوبفريش المدير التنفيذى للغرفة الالمانية ـ العربية للصناعة والتجارة فيرى ان التقرير الالمانى جاء متوازنا خاصة انه اورد المشكلات التى تواجه عملية الاصلاح الاقتصادى فى مصر واهمها البيروقراطية وبطء إجراءات التقاضى وزيادة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى.

ويشير الدكتور جوبفريش إلى اهتمام الشركات الالمانية بالاستثمار فى مصر، وقال إن الاسبوع الماضى شهد افتتاح مصنع المانى جديد فى مصر لشركة بريكاب. وان هذا مؤشر قوى على زيادة الاستثمارات الالمانية فى مصر فى المرحلة المقبلة خاصة ان الغرفة من جانبها وبالتنسيق مع اتحاد منظمات الاعمال المصرية ـ الأوروبية تنفذ خطة شاملة لجذب مزيد من الشركات الاوروبية عموما للاستثمار فى مصر.